العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"استراتيجيات عمل المجتمع المدني ضمن مسار التنمية المستدامة"

إعداد الباحث:

د. يحيى وفيق خفاجة

باحث إجتماعي تربوي

العدد الثامن والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مستخلص الدراسة:

بعد أن تم تحديد خطة تنمية مستدامة بدءًا من العام 2015 بعنوان الأجندة "2030" متضمنة 17 هدفًا عالميًا ومن بينها 5 أهداف تطال مباشرة الشأن البيئي ، فقد جاءت هذه الدارسة ضمن مقاربة بنائية وظيفية وفق منهج وصفي لتدرك الى اي مدى ساهمت الجمعيات في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة وفق الأجندة "2030"، وبعد الدراسة الميدانية لثلاث جمعيات متخصصة فقد تحقق حماية الثروة الحرجية من خلال تجربة "اخضر بلا حدود" في حين ان جمعية "حماية الطبيعة" نقذت الكثير من المشاريع الناشطة ولكنها تفتقر الى الاستدامة، ومن حيث مشكلة النفايات واعادة تدويرها فقد استطاعت جمعية "شعاع البيئة" من تخفيف الأزمة ضمن القرى المجاورة بها، وقد ظهر هذا الأمر جليًا عبر مختلف المقابلات على طول امتداد البحث.

مقدمة:

مع وجود الإنسان على هذه الأرض وهو يتعامل مع البيئة المحيطة به مسخرًا كافة ظروفها لمصلحته الخاصة، ومع بداية هذه العلاقة كانت الاستفادة ضمن كفايته المتواضعة وبما ينسجم مع سلامتها دون أن يلحق أي ضرر يؤثر في بنيتها واستمرارية عطائها، ولكن سرعان ما أخذت هذه العلاقة مسارًا تصاعديًا وصل إلى حد الإستنزاف في ظل التأكيد على الجانب الإقتصادي في حياة الفرد، والمُلاحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم التداعيات الوخيمة لإستنزاف البيئة إلى حد اعتبارها من أبرز القضايا الساخنة التي فرضت نفسها في كل مكان من العالم، لا على المعنيين بشؤون البيئة وحسب بل وعلى جميع الناس أينما وُجدوا ومع إختلاف أوضاعهم وظروفهم ومختلف حيثيات حياتهم.

وقد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجال التصنيع والتكنولوجيا إلى إحداث خلل، بل تدهور في مكونات البيئة ووظيفتها، حيث يمكن تسمية الأمر بـ:"الكارثة" وبدأنا نسمع عن مشكلات جديدة لم يعهدها الجيل الأسبق، كمشكلة التلوث ومشكلة المناخ ومشكلة الغذاء، وهذا التدهور لفت الأنظار نحو إهتمام عالمي بموضوع البيئة وسبل حمايتها وكان طابعها الرسمي على شكل ندوات ومؤتمرات عالمية تتشارك فيها مختلف دول العالم، وغيرها من المحاولات التي أكدت على ضرورة الإسراع في ضبط الاستنزاف وتنظيم الموارد، بالمنحى الذي يسمح للأجيال اللاحقة بالإستفادة من الموارد بالقدر الذي استفادته الأجيال السابقة ضمن مفهوم "التنمية المستدامة" وقد تطور المفهوم وتطبيقاته ضمن آليات متعددة وكان آخرها عام 2015 حيث تم إطلاق خطة عمل بعنوان

"تحويل عالمنا" عبارة عن 17 هدف تنتهي مع العام 2030 لذا تم تسميتها "الأجندة 2030"، كما أن معظم المؤتمرات والندوات التي طالت مسألة التنمية المستدامة تؤكد على مشاركة الجمعيات البيئية كعنصر فاعل من مكونات المجتمع المدني لأجل تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى.

انطلاقًا من ذلك ونظرًا للدعم القوي الذي تحظى به الجمعيات البيئية في لبنان، وضمن مناخ ديمقراطي يقوم على الحريات العامة، ومع تقدم الدور الإعلامي والبارز لمجموعة من الجمعيات البيئية، فإلى أي مدى استطاعت الجمعيات البيئية الناشطة في الجنوب اللبناني من تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة وفق الأجندة "2030"؟ وهل ساهمت فعلًا في حماية البيئة وضمان استدامتها؟ وما هي أبرز النقاط الجوهرية التي تشكل محور قوتها أو تحول دون تحقيق أهدافها؟

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1.1 أهمية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة (استراتيجيات عمل المجتمع المدني ضمن مسار التنمية المستدامة) إستجابة للإهتمام المتزايد على المستوى الدولي والمحلي وضمن إطار منظمة الأمم المتحدة حيث الدعوة الفاعلة نحو مسار تطبيق وتفعيل العمل بـ 17هدفًا عالميًا و169 غاية بعنوان الأجندة "2030" في خطوة تستهدف التعامل مع المشكلات الكونية للتنمية والبيئة ونوعية الحياة الإنسانية، من ضمنها 5 أهداف ترتبط مباشرة بالجانب البيئي وهي الأهداف رقم 6-12-13-14-15.

الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة.

الهدف 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15 حماية النظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

وبالتالي فأهمية الموضوع بتناوله مسألة بحث عالمية من جهة، وترتبط بالمجتمع المحلي عبر الجمعيات البيئية العاملة في الجنوب اللبناني من جهة أخرى، كما تأتي أهمية هذا الموضوع من الإهتمام المتزايد بالبيئة على مستوى الحكومة والمنظمات الدولية ذات الصلة والإعلام حتى على المستوى الشعبي من خلال الوعي المتزايد بالشأن البيئي.

2.1 أهداف الدراسة:

ان التوجهات الأساسية للدراسة **هدفت بشكل أساسي للمعرفة الميدانية حول مدى مساهمة الجمعيات البيئية في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة وفق الأجندة "2030".**

وبناءً عليه يمكن بناء مسار معرفي عبر جملةٍ من الأهداف الآتية:

– التعرف على واقع الجمعيات البيئية من حيث إمكاناتها وظروفها وتقييم عملها.

– مقاربة أنشطة الجمعيات البيئية ومتابعتها على أرض الواقع للتعرف على مدى نجاح مشاريعها التي تم تنفيذها في الفترات الزمنية السابقة، ومدى استمرارية واستدامة نتاج تلك الأنشطة، وهل تنسجم هذه الأنشطة مع الأهداف البيئية في الخطة "2030"؟

3.1 الدراسات السابقة:

ان التعرف على الدراسات السابقة يشكل مرتكزًا أساسيًا في عملنا البحثي، لما توفره هذه الدراسات من معطيات علمية تخدم موضوع البحث وهذا ما يساعد في تشكيل إيطار مفاهيمي علمي ضمن مستويات الانتاج المعرفي والثقافي، حيث أن عملية التفاعل مع ما قدمته هذه الدراسات من معطيات وما حملته من اشكاليات وقدمته من أفكار، شكلت جميعها حقلًا معرفيًا عزز معرفتنا البحثية.

إن دراساتنا الحالية تربط بين جانبين أساسيين وهما عمل الجمعيات البيئية من جهة والتنمية المستدامة (خاصة الأجندة 2030) من جهة أخرى، ومع التتبع للدراسات التي أُثيرت حول هذا الموضوع يظهر أن أغلبيتها يرتبط بجهة دون الأخرى، لذا جاءت بأغلبها دراسات مشابهة لما يتم التحضير له.

1.3.1 دراسات عربية:

- "**الجمعيات غير الحكومية والتنمية البيئية**" (الجزائرلي، 2011).

وهي عبارة عن دراسة لمرحلة الماجستير في الجامعة اللبنانية ضمن مجال علم إجتماع التنمية، وقد تناولت الدراسة مسألة البيئة ومسألة التنمية مركزةً الضوء على التلوث البيئي بالنفايات المنزلية الصلبة، باعتبارها من مخلفات نشاط الانسان في حياته اليومية حيث تتزايد هذه الظاهرة باستمرار نتيجة التزايد السكاني، وبالتالي فالدراسة تلقي الضوء على واقع الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وذلك من خلال حالات بعض الجمعيات المتواجدة في الجنوب اللبناني كجمعية "أمواج البيئة" وجمعية "شعاع الأرض"، وجمعية "نداء الأرض"، وتجدر الإشارة ان عمل التحقيق الميداني يرتبط فقط بجمعية "نداء الأرض" وذلك بهدف تشخيص وضعها لمعرفة مدى قدرتها على معالجة المشاكل البيئية الراهنة.

وقد توصلت الدراسة الى أن غياب السياسة التنموية الشاملة وغياب سياسة واضحة في القطاع البيئي تحديدًا في ظل ضعف الإمكانيات المادية لهذه الجمعيات ومحدودية مصادر التمويل فان ذلك يضعف عمل الجمعيات ويحول دون تحقيق أهدافها، كما يؤدي هذا الواقع إلى تنافسات بين الجمعيات على الموارد المالية التي تقدمها الجهات المانحة، كما أن أنشطة الجمعيات البيئية وعبر الخدمات التي تقدمها قد ساهمت في تحسين الوعي البيئي لدى المواطنين.

- "**مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**" (بركات، 2014).

وقد تطرقت الدراسة إلى التطورات في السياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف القطاعات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص كأولوية أساسية ضمن سياساتها العامة، ومن دون أي إعتبار لإنعكاساتها البيئية المدمرة، وتعالت بمقابل ذلك الفعاليات والأطراف التي أدركت بكل موضوعية خطورة هذا الوضع ومدى صعوبة التحكم فيه ومواجهة أثاره، وسعت وفقًا لمجال تأثيراتها إلى لفت نظر صناع القرار والرأي العام نحو تداعيات وانعكاسات هذه التوجهات الاقتصادية والتنموية على مقومات استدامة المحيط البيئي، والمحافظة عليه باعتباره الإطار الحيوي والمشترك لضمان ظروف معيشية طبيعية وملائمة للأجيال الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، وتنطلق هذه الدراسة لمعرفة ماهية أسس ومقومات بروز المجتمع المدني كفاعل أساسي في حماية البيئة؟

إن جوهر هذه الدراسة يلقي الضوء على الدور الحيوي والتقدم الميداني للجمعيات البيئية في إثارة قضايا البيئة والدفاع عنها، وأبرز ما أظهرته الدراسة الإقرار القانوني لأهمية الجمعيات البيئية كفاعل أساس في إنقاذ ومتابعة مختلف الإستراتيجيات البيئية، وقد ألقت الضوء على مختلف المواثيق والمؤتمرات الدولية، كمؤتمر "استوكهولهم" و "جوهانسبورغ" و "ريو+20" حيث أكدت على أهمية وضرورة مشاركة المجتمع المدني في بلورة مختلف التدابير والسياسات الموجهة لاستدامة المحيط البيئي والمحافظة عليه كإطار للعيش الإنساني المشترك.

– **"الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة، واقع التنمية في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات"** (اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و الشبكة العربية للبيئة والتنمية، 2018).

وهو عبارة عن تقرير دولي تفصيلي انبثق عن إجتماع إقليمي ساهمت من خلاله اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية RAED وشبكة المنظمات غير حكومية للبيئة والتنمية annd حيث تعمل المنظمات الإقليمية في المنطقة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية على إضفاء الطابع المؤسساتي على المنتديات والمساحات المفتوحة للحوار مع الحكومات من خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يعقد كل سنة في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، المنتدى هو إجتماع رفيع المستوى يشكل منبرًا إقليميًا لمناقشة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام "2030" والمتابعة والاستعراض في المنطقة العربية بشكل منّسق ومتّسق.

ويناقش المنتدى ما توصلت اليه المنطقة خلال العام 2017 ويتخلله عروض حول التجارب الوطنية ومدى تكامل السياسات ومواءمتها مع خطة التنمية، وقياس التقدم المحرز، ومدى إشراك مختلف أصحاب المصلحة في تحقيق الأهداف المشتركة.

2.3.1 دراسات أجنبية:

- **"مشاركة المؤسسات الأهلية في جنوب شرق آسيا في تحقيق التنمية المستدامة"**

"Participation of South East Asian NGOs in achieving sustainable development" (Razali, 2015).

وهي عبارة عن دراسة ميدانية في مجلة علمية محكمة، سعت إلى توضيح مدى مشاركة المؤسسات الأهلية في جنوب شرق آسيا في تحقيق التنمية المستدامة، وتناولت التنمية المستدامة من خلال ثلاثة جوانب تنموية وهي الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي والجانب البيئي، إنطلاقًا من إشكالية مفادها كيف يمكن للجمعيات الأهلية العاملة في جنوب شرق آسيا بأن تحقق التنمية المستدامة؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، فالمؤسسات الأهلية تسهم في تحقيق التنمية ببعدها الاجتماعي حيث بلغت نسبة تنفيذ البرامج المتكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية بنسبة 69.4% كبرامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية وتقديم القروض والمنح التعليمية.

- **"مشاركة المؤسسات الأهلية في تنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة بكوريا الجنوبية"**

"Participation of non-governmental organizations in the implementation of social development and sustainable development projects in South Korea" (Bokgyo, 2015).

عبارة عن بحث علمي في مجلة علمية محكمة سعت للتعرف على مشاركة المؤسسات الأهلية في تنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة بكوريا الجنوبية، وقد انطلق من فكرة أساسية تبين هل أن المشاريع التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة؟

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين الحد من معوقات التنمية الاجتماعية وكل المتغيرات المستقلة الأخرى (الإدارة العليا، نوعية البرامج، القدرة التمويلية، العلاقات الخارجية)، كما تبين أن غالبية الجمعيات الأهلية تلعب دورًا هامًا في الحد من معوقات التنمية الاجتماعية عبر تقديمها الخدمات لمختلف الشرائح الاجتماعية.

4.1 إشكالية الدراسة:

نظرًا لأهمية الموضوع البيئي فقد احتلّ مختلف ساحات المؤتمرات الدولية خاصة مع إطلاق مفهوم التنمية المستدامة. وإن مختلف المؤتمرات والمحافل التي تناولت التنمية المستدامة، أكدت على مشاركة المجتمع المدني عبر الجمعيات البيئية في تنفيذ مختلف الإجراءات العملية نحو تحقيق التقدم في الحفاظ على البيئة وضمان إستدامتها، وأبرز ما ظهر في هذا المجال هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2015 حيث اجتمع قادة العالم ووعدوا بالعمل من أجل عالم أكثر استدامة يضمن شمل الجميع في خطة عملية تتضمن 17 هدفًا (مع الأهداف الـ17 هناك 169 غاية فرعية و 231 مؤشر)، وأبرز ما يميز هذه الخطة عن الأهداف الإنمائية للألفية بأن أفراد المجتمع المدني هم شريك فعلي في وضع الأهداف قبل أن يتم إعلانها بشكل رسمي.

وقد شارك لبنان في مختلف أنشطة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ووقّع على جملة من الاتفاقات الدولية المرتبطة بحماية البيئة والحفاظ عليها، وقد شكلت الجمعيات البيئية شريكًا فعليًا في مختلف توجهات وزارة البيئة في الجمهورية اللبنانية، ولكن **إلى أي مدى تساهم الجمعيات العاملة في الجنوب اللبناني بتحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة وفق الأجندة "2030"؟**

ان هذه الإشكالية تشكل جوهر عملنا البحثي بعنوان "استراتيجيات عمل المجتمع المدني ضمن مسار التنمية المستدامة" وهي تثير جملةٍ من التساؤلات:

– ما هي أبرز أنشطة الجمعيات البيئية الناشطة ضمن منطقة الجنوب اللبناني في سبيل حماية البيئة وضمان إستدامتها؟

– هل تساهم الجمعيات البيئية في تحقيق أهداف خطة الأجندة "2030" وهي الأهداف رقم

(6–12–13–14–15) والمرتبطة في : تلوث الهواء، النفايات المنزلية، الثروة الحيوانية، التنوع البيولوجي، وحماية الغابات والمساحات الخضراء.

5.1 المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للدراسة:

لقد أصبحت النظرية السوسيولوجية المعاصرة، منهلًا لكثير من الباحثين والمتخصصين، ويفسَر هذا الإهتمام بمعالجتها لكثير من المشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعكس عمومًا الواقع الاجتماعي، ومن خلال مسح التراث السوسيولوجي نجده يشتمل على الكثير من النظريات السوسيولوجية المتباينة من حيث منطلقاتها الإيديولوجية والفكرية، وفي هذا الإطار سنتعرض إلى المقاربة النظرية التي تنسجم أكثر مع متطلبات موضوع الدراسة، وهما: النظرية البنائية الوظيفية ونظرية الضبط الإجتماعي.

1.5.1 النظرية البنائية الوظيفية:

من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن البنائية الوظيفية تعد أحد النظريات الأساسية في علم الاجتماع، وقد استمدت جذورها الفكرية من أعمال "أوغست كونت"، ولاحقًا طوّرها ضمن علم النفس "وليم جيمس" و "جون ديوي"، وضمن السوسيولوجيا دوركهايم، لتلحق بهما الأنثروبولوجيا مع أعمال "مالينوفسكي" و"رادكليف براون"، ومن أهم ممثلي هذه النظرية في الولايات المتحدة "تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون" (طلعت، 1999، ص. 68)، وفي سياق الحديث عن الدور الاجتماعي هنا يجدر بنا أن نشير إلى أنه داخل النظرية التي إهتمت بمعالجة الدور هناك إتجاهان، أحدهما تطور في إطار الأنتربولوجيا الاجتماعية "رالف لنتون"، والثاني في إطار التفاعلية الرمزية.

أما ما يتعلق في مجال التفاعلية الرمزية فهو أقرب نحو علم إجتماع التنمية فيركز بقدر أكبر على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل حيث يدرس التفاعلات التي يمارسها الناس خلال أدوارهم في البناء الاجتماعي (جوردون، 2000، ص. 724)، فهنا يكون التركيز على الطرق التي من خلالها يصل الناس إلى الاضطلاع بأدوار الآخرين، ويقومون بتشكيل أدوارهم الخاصة (صنع الأدوار)، ويتنبؤون باستجابات الآخرين لأدوارهم وتوقع استجابات الآخر وأخيرًا ممارسة أدوارهم الخاصة.

لذا فالمطلوب من الفاعلين الإجتماعيين التفاعل إيجابيًا مع بعضهم البعض، من خلال إتباع المعايير التي تحكم المجتمع أو الجماعة التي ينتمون إليها كتنظيم منفتح من خلال نشاطاته ووظائفه ودوره، وعلى كلٍ يمكن الاستفادة من هذا الإتجاه في تعقل موضوع الدراسة بشكل أنسب، نظرًا لتركيزه على الدور الفعلي أو الممارس من قبل الوحدات في خدمة البناء الإجتماعي ككل،

مثلما هو الحال بالنسبة للدور الفعلي أو الممارس للجمعيات البيئية في المجتمع، حيث أن الجمعية البيئية تنشط في جملةٍ من العلاقات التفاعلية ضمن توجهات مختلفة تتغاير عن بعضها البعض، فتارةً ينحصر تفاعلها مع البيئة ضمن سياق بيئي محض، وتارة ضمن مشاريع بيئية مع منظمات رسمية كتفاعلها مع البلديات لتنفيذ نشاط بيئي تنموي، وتارة مع مجموعة واسعة من السكان بهدف توعيتهم نحو التصرف السليم مع البيئة التي يعيشون فيها كبرامج التربية البيئية وذلك مما يحفظ صون البيئة وضمان استدامتها.

6.1 حدود الدراسة ومجالاتها:

من حيث تنظيم عمل الدراسة فجاءت حدودها كالآتي:

1.6.1 حدود بشرية:

تكونت عينة البحث من أربعة جمعيات ناشطة في العمل البيئي وهي:

جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL).

جمعية شعاع البيئة.

جمعية أخضر بلا حدود.

وقد تم إختيار جمعيات الدراسة وفق العينة المتعمدة بناءً لشروط محددة، أما المعايير التي تم إعتمادها لاختيار هذه الجمعيات فهي:

- جمعيات متخصصة في المجال البيئي.

- جمعيات متخصصة في فروع المجال البيئي وليس عامة في مختلف الجوانب، لذا نجد أن جمعية حماية الطبيعة متخصصة في مجال حماية الثروة الحيوانية والطيور، وجمعية أخضر بلا حدود تختص بالثروة الحرجية والمساحات الخضراء، وجمعية شعاع البيئة تهتم بجانب النفايات ومشروع الفرز والتدوير.

- جمعيات ناشطة وفاعلة في مجال عملها وذات أنشطة تغطي مختلف المناطق اللبنانية وبالأخص منطقة الجنوب اللبناني بمحافظتي النبطية ولبنان الجنوبي.

– تم المشاورة والموافقة على هذه الجمعيات من قِبل متخصصين وناشطين في العمل البيئي.

وانطلاقًا من الجمعيات الأربعة تم تعيين الأفراد الذين يشكلون النطاق البشري وقد توزعت العينة على عدة جهات.

الجهة الأولى: وهم الجهة الإدارية في كل جمعية وقد تحددت على الشكل الآتي:

الأستاذة باسمة الخطيب مساعدة المدير العام في جمعية "حماية الطبيعة في لبنان" (SPNL).

الأستاذ سليم خليفة مدير جمعية "شعاع البيئة".

الأستاذ زهير نحلة مدير جمعية "أخضر بلا حدود".

الجهة الثانية: ومع إجراء تقنية المقابلة في المرحلة الأولى تم تعيين النطاق البشري المرتبط بنشاط ومشاريع الجمعية البيئية، وقد جاءت هذه المقابلات بهدف التحقق من أنشطة الجمعيات البيئية ومتابعة مدى فعاليتها وإستمراريتها، وهذه المقابلات إرتبطت بحسب نشاط كل جمعية على حدة وذلك من خلال لقاء مختار القرية أو رئيس البلدية أو رئيس اتحاد البلديات أو ... وقد ترافقت هذه المقابلات مع تقنية الملاحظة حيث أن بعض المقابلات تم إجراءها في مكان نشاط الجمعية البيئية.

2.6.1 حدود زمانية:

خلال العام 2018 تم جمع المعلومات من مختلف جمعيات عينة البحث، ليتم خلال العام 2019 متابعة بعض المقابلات المرتبطة بالأنشطة المتعددة في مناطق الجنوب اللبناني، ليصار من بعدها البدء في تحليل معطيات العمل الميداني بهدف الإجابة على إشكالية البحث.

3.6.1 حدود مكانية:

اقتصر العمل على الجمعيات الناشطة في الجنوب اللبناني بمحافظتي النبطية ولبنان الجنوبي، ونطاق العمل الميداني تم بمتابعة الأنشطة والمشاريع التي حصلت في هاتين المحافظتين حصرًا.

الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة.

1.2 جمعية أخضر بلا حدود.

1.1.2 نبذة عامة حول جمعية "أخضر بلا حدود":

الجمعية الوطنية لحماية وتنمية الثروة الحرجية والبيئية والحيوانية، علم وخبر 1128، وهي ذات رؤية إستراتيجية تعمل على تقليص الفجوة بين النسبة الوطنية للكساء الأخضر في لبنان وبين النسبة في جنوبه، وذلك بالتنسيق بين مختلف الهيئات المحلية والبلديات في قرى الجنوب اللبناني، وهي تهدف إلى:

حماية الثروة الحرجية من التعديات.

حماية الثروة الحرجية من الحرائق والمساهمة في إطفائها.

إنشاء المشاتل لإنتاج الأغراس الحرجية.

تشجير المساحات الجرداء وجوانب الطرقات. (جمعية أخضر بلا حدود، 2015).

2.1.2 واقع عمل جمعية "أخضر بلا حدود":

إن التعرف على واقع الجمعية وعملها يرتبط بمقابلة مدير الجمعية حيث تم التعرف على منطلقات الجمعية وتوجهاتها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية، وأبرز التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات، ومدى ارتباطها وتنسيق أمورها مع الدولة أو المنظمات الدولية وغيرها.

إن جمعية "أخضر بلا حدود" تتابع العناية بالشتول التي يتم زراعتها لمدة ثلاث سنوات وتقدم الخدمات المختلفة: تشحيل، ري، تنظيف الأرض المحيطة.

أما عن مراحل عمل الجمعية، فمنذ العام 2006 وحتى العام 2009 تم زرع 300 ألف شجرة، وتشحيل 2500 دونم، وتأسيس سبع فرق فنية مهمتها حماية الثروة الحرجية من التعديات، كما أنشأت الجمعية اثنين من المشاتل الزراعية لإنتاج 150 ألف غرسة سنويًا، ومن ثم يتحدد مشروع الرعاية لما تم زرعه لذا فهي ترتبط بالري والتسميد والتعشيب وغيرها. المرحلة الثانية من العام 2009 حتى العام 2013، ساهمت الجمعية بالتعاون مع البلديات والاتحادات بزرع 500 ألف شتلة ورعايتها، كما قامت بعشرات الدورات والورش والتأهيل المخصص لإطفاء الحريق.

وفي العام 2014، تم إطلاق مشروع "شجّر" بحضور وزير الزراعة أكرم شهيب، مدته خمس سنوات، ومن أهم أهداف مشروع "شجّر" هو ثقافة العناية والزرع والحماية، المشروع أنشأ فرق فنية تنسق مباشرة مع وزارة الزراعة مهمتها الحراسة والحماية وهي تهتم بالإرشاد وتوجيه الناس، وتنقسم خطة المشروع إلى قسمين: القسم الأول حماية ما هو موجود من التعدي والحريق والرعاة، والقسم الثاني تشجير الطرقات وتوزيع الشتول على المواطنين، وفي موسم 2014–2015 تم استدراك 40 مساحة جرداء بمعدل 40 ألف غرسة حرجية، و250 طريق بمعدل 150 ألف غرسة حرجية وتم توزيع 61 ألف غرسة على البلديات والأهالي، في العام 2015 تم توزيع 250 ألف غرسة على الأهالي، عدد المساحات الخضراء التي تم تشغيلها 1150 دونم، وتم إعداد دورات إطفاء وحماية في 42 دورة وورشة بعدد 820 متطوع ومشاركات شعبية في الشجير بعدد 7500 مشارك في منطقة الجنوب والبقاع، عدد الواحات في الجنوب 22 واحة بعدد 30 ألف شجرة موزعة على 750 دونم وتم العمل على 195 طريق مزروعة بعدد 96520 شجرة بمساحة 230 الف متر طرقات وبالتعاون والمشاركة مع 132 بلدية والتعاون مع العمل البلدي "وأجيال السلام" والاتحادات البلدية" وفي العام 2018 تم إطلاق حملة مليون شجرة رقم 2 بالتعاون مع سوريا ووزارة البيئة ووزارة الزراعة، في جنوب الليطاني تم زرع 97740 شجرة و79300 شجرة توزعت على المواطنين، شمال الليطاني: 54572 تم زراعتها من قبل الجمعية وأنشطتها وتم توزيع 25000 شتلة على المواطنين، في إجمالي الجنوب تم توزيع 256612 شجرة وعدد الواحات 30 واحة بمساحة 570 دونم ومن حيث الطرقات 99 طريق بمساحة 311 دونم، النسبة الحرجية في الجنوب 7% وعزز مشروع المليون شجرة برفع النسبة إلى 13% بمساعدة 8400 متطوع، وبالنسبة لنوع الأشجار التي يتم زرعها فهي: "ثرو" و "اكاسيا" و "شربين" و "صنوبر مثمر"، وقد انتشرت في مختلف بلدات وقرى البقاع والجنوب اللبناني، مثال: القصيبة، برعشيت، مشغرة، عين التينة، كفرملكي، الكفور، النبطية، الدوير، زبدين، اركاي، بنعفول، كفرفيلا، عربصاليم و... . (نحلة، مقابلة شخصية، 2018)

3.1.2 تقييم عمل جمعية "أخضر بلا حدود" من خلال المقابلات الميدانية:

إن المقابلات الميدانية لأنشطة جمعية "أخضر بلا حدود" جاءت كردة فعل لمقابلة مدير الجمعية (الأستاذ زهير نحلة) والتي عكست واقع عمل الجمعية، والهدف الأساس منها هو التعرف على واقع النشاط عمليًا وحالته الفعلية، خاصة بعد فترة عدة سنوات من إنجازه بهدف التعرف على إستدامته، لذا فالمقابلات الميدانية حول مختلف أنشطة الجمعية قد ترافقت مع تقنية الملاحظة حيث تم زيارة موقع الأنشطة ومراقبة الأشجار والمناطق الحرجية وآلية التعامل معها.

ما تجدر الإشارة إليه أن مختلف مشاريع جمعية "أخضر بلا حدود" تميّزت بحيويتها واستمرارية مشاريعها، (باستثناء مشروع تشجير واحة بلدة "إركي" حيث تعرض المشروع للحريق) وفي سبيل تقييم عمل جمعية "أخضر بلا حدود" سوف نتناول أبرز الأنشطة التي قامت بها خلال السنوات السابقة (من العام 2014 إلى العام 2018) والتعرف على واقعها الحالي وبصورتها الفعلية بما تعكسه أرض الواقع.

إن تتبع أنشطة جمعية أخضر بلا حدود من خلال التواصل مع بلدية "جبشيت"، "مشغرة" "عيتا الشعب"، "كفرتبنيت"، "يحمر"، "عبّا"، و...، تبيّن أنها ناشطة جدًا وفاعلة في مجال التشجير، ومجمل مشاريعها ترتبط بالحماية والرعاية والاهتمام بالثروة الحرجية والشجر الأخضر، (لم يظهر اهتمام الجمعية بشأن الثروة الحيوانية والحيوانات البرية) فهي تعمل على توزيع الشتول على القرى وتؤمن لها رعاية لمدة 3 سنوات، كما تعمل على الري والتنظيف، كما أنها قامت بعدة دورات حول آلية إطفاء الحريق. كل ذلك عكس رضا في توجهات عينة البحث حيث تبين لنا ثقة الناس بعمل الجمعية ونشاطها من حيث الثروة الحرجية، وقد أكدت المقابلات على نجاح مشاريع الجمعية ومصداقية عملها، مع العلم أن المقابلات أثبتت عدم الارتباط بالتمويل الخارجي أبدًا فهي تتمول من البلديات، وإتحاد بلديات كلًا من: اتحاد بلديات قضاء صور \ اتحاد بلديات جبل الريحان \ اتحاد بلديات إقليم التفاح \ اتحاد بلديات الشقيف.

وقد أفاد الأستاذ علي الزين رئيس اتحاد بلديات جبل عامل في مقابلة خاصة أنَّ إتحاد بلديات جبل عامل خلال عامين (2015-2016) بالتنسيق مع جمعية "أخضر بلا حدود" قام بزرع ما يقارب 75 ألف شجرة حرجية ومثمرة. كما يوجد تعاون ومشاركة من جانب أهالي المنطقة نحو تعزيز البيئة الخضراء في المنطقة، وبالتعاون مع الجمعية أصبح الاهتمام بشأن الشجرة والرعاية ثقافة

شعبية، كما نجد على أرض الواقع أن الأراضي الجرداء أصبحت خضراء والأراضي التي كانت خضراء أصبحت أكثر اخضرارًا. (الزين، مقابلة شخصية، 2018).

ومن خلال التواصل مع رئيس بلدية "إركي" الاستاذ منير مكي في محافظة النبطية تبيّن خلال العام 2014 تم تأمين 3000 نصبة تشجير وتم زراعتهم بالتعاون مع كشاف المنطقة والهيئات الاجتماعية والجمعيات المحلية وبلغ عددهم 150 شاب وتم زراعة شجر "الأكاسيا" و "الخروب" وشتل لمدخل القرية واستمرت الجمعية بمتابعة الدعم بالتنسيق والرعاية من جانب البلدية (مكي، مقابلة شخصية، 2018)، وهنا تجدر الإشارة من خلال الزيارة الميدانية أن مختلف مداخل قرى بلدة "إركي" أصبحت أشجار كبيرة وخضراء ولكن مشروع الواحة قد تعرض للحريق، وتبين أن الحريق تغلب على معظم الأشجار ولكن هناك مجموعة من الأشجار ما تزال على قيد الحياة.

أما بالإطلاع على مشروع "عيتا الشعب" فقد تبيّن أن الجمعية قامت برعاية محمية مساحتها 10 دنم، وبعد حرب تموز 2006 حيث الدمار في مختلف محيط وداخل بلدة عيتا قامت الجمعية بجرف المنطقة وتم زرع أشجار خضراء في الأماكن وتم تربيتها بعناية واهتمام وري، كما قدمت الجمعية شتول وقامت بتشحيل وري لعدة سنوات كما ساهمت في زرع جوانب الطرقات وللوقت الحالي (2019) ما تزال هذه الأشجار سليمة وتجمّل المنطقة وذلك لنشاط الجمعية وهمتها في متابعة كل شجرة تقوم بزرعها (أبو صافي، مقابلة شخصية، 2018).

وفي منطقة "كفرتبنيت" قامت الجمعية بتوزيع أكثر من 10 آلاف نصبة شجر منها ما تم تشجيره مباشرة ومنها ما تم توزيعه على الأهالي والتنسيق بين العمل البلدي والبلدية والجمعية للحفاظ على إستدامة مشروع التشجير وحمايته، وقد تعددت أنشطة الجمعية من تنظيف وتشحيل وتأمين مياه ورعاية وتم تأسيس محمية ما تزال إلى اليوم (2018) وتم رش الأشجار بالأدوية وقد تعرض الحرش للحريق ولكن من بعدها أعادت الجمعية نشاطها في المنطقة وتابعت واجبها وتم الكشف والمعالجة، والمحمية ما تزال مليئة بالشجر الأخضر والمنظر الجذاب والطبيعي (فقيه، مقابلة شخصية، 2018)، كما نشطت الجمعية في منطقة "عبا" حيث زرعت مداخل الطرقات بشجر الأكاسيا والكينا والزيتون والخروب وما تزال الأشجار كبيرة وناضجة ومهمة وتعطي إخضرارًا للمنطقة، وطرقات الضيعة تتميز بخضرتها الدائمة وقد تابعت البلدية في الإعتناء والإهتمام بمختلف أشجار الجمعية (داوود، مقابلة شخصية،

2018) وما تجدر الإشارة إليه ومن خلال الملاحظات المباشرة فقد تبيّن أن مختلف أنشطة جمعية "أخضر بلا حدود" تتميز بالاستمرارية والإستدامة، حيث أنه في ظل رعاية متقنة من جانب الجمعية لمدة ثلاث سنوات من خلال مشاريع الري والتشحيل والتنظيف كانت كفيلة بأن تؤمن بيئة مناسبة للشجرة بأن تتابع حياتها من تلقاء نفسها.

2.2 جمعية حماية الطبيعة في لبنان SPNL.

(Society for the Protection of Nature in Lebanon)

1.2.2 نبذة عامة حول جمعية "حماية الطبيعة في لبنان SPNL":

جمعية حماية الطبيعة في لبنان، هي واحدة من أقدم المنظمات البيئية غير الحكومية في لبنان، تأسست الجمعية في العام 1983 استنادًا إلى العلم والخبر رقم 6ام الصادر عن وزارة الداخلية بتاريخ 1986/1/8 وكان أعضاؤها المؤسسون في حينها الأساتذة: كامل السعيدي، أسعد سرحال والنائب علي عسيران.SPNL هي شريك وطني لمنظمة حياة الطيور الدولية في لبنان، وهي تعتبر الطيور مدخلًا للحفاظ على الموارد الطبيعية ومؤشرًا لحالة التنوع البيولوجي وصحة النظم الإيكولوجية.

دعت جمعية SPNL إلى إنشاء المناطق المحمية في لبنان والتي بدأت مع وزارة البيئة، بعد عشرين عاماً من الخبرة في العمل مع المحميات الطبيعية من خلال الوكالات الحكومية، لديها خبرة طويلة في مجال البحث العلمي والتنوع البيولوجي، التثقيف والتوعية والدعوة والربط الشبكي وتنمية المجتمع، ساهمت SPNL على نطاق واسع في رفع مستوى الوعي حول القضايا البيئية وحماية المناطق الطبيعية في لبنان بوصفها عضوًا في الاتحاد الدولي العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، وقد ساعدت جمعية "حماية الطبيعة" في تطوير مشروع التنوع البيولوجي الأول في لبنان والمعروفة باسم مشروع المحميات الطبيعية، كما أنشأت مركز معلومات البيئة (EIC) التي هي بمثابة المورد الرئيس لتوفير المعلومات البيئية للطلاب والمعلمين والباحثين في المجال البيئي، كما شاركت في المحافظة على الطيور بشكل رئيسي من خلال بناء قدرات مديري المناطق المحمية ومن خلال برنامج المناطق المهمة للطيور التي تهدف إلى تحديد المواقع والموائل الضرورية لحماية الطيور.

2.2.2 واقع عمل جمعية "حماية الطبيعة في لبنان SPNL":

إنّ التعرف على واقع الجمعية وعملها يرتبط بمقابلة مساعدة المدير العام في الجمعية حيث تم التعرف على منطلقات الجمعية وتوجهاتها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية، وأبرز التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات، ومدى إرتباطها وتنسيق أمورها مع الدولة أو المنظمات الدولية وغيرها.

تنشط حركة جمعية "حماية الطبيعة" في مجال الطيور وحماية الثروة الحيوانية، وقد تعددت أنشطتها بما يطال تنظيم الصيد البري والبحري والسعي الدائم في تفعيل عمل التشريعات والقوانين المرتبطة بالصيد وقد ناضلت الجمعية وبمختلف السبل القانونية حتى تم تنظيم عملية الصيد، كما تم إنشاء كتيب حول كيفية إدارة الصيد وتسليمه للوزارات المعنية، وملحق (عبارة عن ملخص عن الكتاب) للصياد كي يدرسه ويعرف كل المعلومات حول الطيور والقوانين والأنواع، وهذا الكتيب أصبح مادة علمية يدرسه الصياد للإمتحانات الرسمية المرتبطة بالحصول على رخصة صيد. (الخطيب، مقابلة شخصية، 2018)

تعددت أنشطة جمعية SPNL في مختلف المناطق اللبنانية، أما ضمن منطقة الجنوب اللبناني فنجد مشروعان أساسيان هما:

1- مشروع " حمى إبل السقي".

2- مشروع "حمى القليلي".

أما المشروع الأول: فمنطقة "إبل السقي" من أكثر المناطق إخضرارًا في الجنوب اللبناني وهي منطقة صنوبرية، وقد أُقيم مشروع الحمى فوق عقار مصنف أملاك جمهورية، حمل الرقم 4555، وفي الستينيات من القرن المنصرم اعتُبرت "إبل السقي" قرية ريفية لبنانية نموذجية، كما أُنشئ فيها بيت الفلاح وهو متحف يضم أدوات زراعية قديمة وملابس تقليدية، ومركز حرفي ومكتبة عامة (15 ألف كتاب)، وهذه المنطقة تستقطب أعداد هائلة من الطيور المتنوعة والتي تتجمع في حمى "إبل السقي" والتي صنفت بالممر الخامس عالميًا للطيور المهاجرة حيث أن مناخها وطبيعة أرضها الغنية بالماء والمزروعات المتنوعة تجعل منها نقطة تلاقٍ بين الكثير من أنواع الطيور المهاجرة الآتية من الشمال الى الجنوب وبالعكس.

أما المشروع الثاني: في جنوب مدينة صور وبالتعاون مع بلدية "القليلي" وبلدية "صور" تم إعلان "حمى القليلي" بهدف حماية الشاطئ والبيئة البحرية والطيور، وتوفير فرص عمل لصيادي الأسماك الذين تأثروا بحرب تموز 2006 وخسروا قوارب الصيد ومعداته.

وأمنت الجمعية قوارب حديثة للصيد والمعدات اللازمة ودربت الصيادين على الشروط الآمنة لصيد الأسماك ومراقبة الطيور وكيفية حمايتها وهيأتهم لإدارة زوار الحمى والإرشاد السياحي وتأهيل مركز للحمى ومخزن لمعدات الصيد ومنشآت لرواد الشاطئ من أبناء البلدة ومحيطها شملت مرافق صحية وخدماتية ملائمة.

3.2.2 تقييم عمل جمعية "حماية الطبيعة في لبنان SPNL" من خلال المقابلات الميدانية:

إن المقابلات الميدانية لأنشطة جمعية "حماية الطبيعة" جاءت كردة فعل للمقابلات التي تم تنفيذها مع الأستاذة "باسمة الخطيب" نائب مدير الجمعية والتي عكست واقع عمل الجمعية، والهدف الأساس منها هو التعرف على واقع النشاط عمليًا وحالته الفعلية، خاصة بعد فترة عدة سنوات من إنجازه بهدف التعرف على إستدامته، ومن هنا فقد ترافق مع هذه المقابلات تقنية الملاحظة حيث تم إجراء المقابلات في أماكن النشاط.

وفي الزيارات الميدانية لم يكن هناك رضًا عن الجمعية، مع العلم أن جمعية spnl هي ذات مشاريع ضخمة في لبنان ولديها طاقم متفرغ من المتخصصين وفي أكثر من مناسبة هي ذات مراتب أولى على المستوى العالمي ولديها العديد من المشاركات، ذلك أن الأنشطة أصبحت طي النسيان وعادت الأمور كما كانت عليه، وذلك بسبب فقدان مشاريعها لعناصر الاستدامة.

بالنسبة لمشروع "حمى إبل السقي" أثناء زيارة المكان تبيّن أن المنطقة مهملة جدًا وعشبية، وفي داخلها مجموعة غرف مغلقة ومهجورة، ويوجد بين أشجار الصنوبر والتي يتعدى عمرها الخمسين سنة موائد للحطب حيث تستخدم لإشعال النار من قبل بعض الزوار، أما البركة فجافة ومتسخة والنايلون الأبيض غير صالح من مختلف الجهات، والغرفة المخصصة لرصد الطيور أشبه ما تكون بـــ "الخربة"، وللاستفهام أكثر حول نشاط الجمعية تم اللقاء مع مختار البلدة وهو مختار البلدة منذ ثمانية عشر عامًا، وقد واكب عمل الجمعية وساعدها في تنسيق أمورها ومن الحاضرين في تفاصيل المشروع منذ إنطلاقته.

تضم "حمى إبل السقي" المئات من أشجار الصنوبر ومنها ما زرعها المختار في صغره حوالي العام 1965 وقد شكى من إهمال المشروع وضياعه، واتضح أن بيت الفلاح هو قديم العهد وتم بناؤه من قبل بلدية المنطقة حوالي العام 1990، أما حركة جمعية "حماية الطبيعة" فعبارة عن بناء غرفتين للاجتماعات والمحاضرات ولكن الساحة المحيطة بهما من إنجاز قوات الطوارئ الإسبانية، وتم تغليف البركة بالنايلون الأبيض ولكنه سرعان ما أصابه الإهتراء حيث أن النايلون الحالي هو من اهتمام جمعية بيئية جديدة لا علاقة لها بجمعية "حماية الطبيعة"، ويوجد غرفتان بعيدتان قرب ثكنة الجيش قامت الجمعية ببنائهما في عقار خاص بهدف تأمين المنامة لفريق عمل الجمعية أثناء حضوره في المنطقة ولكن مايؤخذ على الجمعية أنها لم تستثمر الغرفتين في أرض مشاع يعود ريعها لبلدية المنطقة. (غبار، مقابلة شخصية، 2019)

أما بالنسبة لمشروع "حمى القليلي" وفي زيارة للمكان لم يظهر على أرض الواقع ما يوضح نشاط بيئي متميز في المنطقة، حيث شط رملي واستراحات وبرج مراقبة كان من بناء قوات الطوارئ الدولية في فترة التسعينيات، وفي سبيل توضيح الأمر تم اللقاء مع مسؤول العمل البيئي في بلدية "القليلي" وقد واكب مشروع الجمعية على أرض الواقع، كما وتم اللقاء مع أحد صيادي السمك في المنطقة وقد خضع واستفاد من الخدمات التي قدمتها الجمعية أثناء قيامها بالمشروع.

خلال شهر كانون الثاني من العام 2006 أصدر المجلس البلدي لقرية "القليلي" الجنوبية قرار رقم 46 بإنشاء حمى بحرية على العقارين /762/ و/763/ من قرية "القليلي" الساحلية، التي تقع جنوب مدينة صور، للمحافظة على الشاطئ اللبناني الجنوبي وموارده البرية والبحرية وبالأخص السلاحف البحرية. وهذا الأمر بالتنسيق والتمويل مع جمعية "حماية الطبيعة في لبنان SPNL" ومع بدايات العام 2007 قامت الجمعية بترميم برج مراقبة تابع لقوات الطوارئ، للاستفادة منه في تخزين عدة صيادي الأسماك، كما دربتهم على الصيد السليم ومخاطر استخدام الديناميت وأعطت الصيادين عدة غطس وعدة صيد والبعض منهم خضع لورش تدريب حول الإرشاد السياحي والبيئي، وقد اشترت مركبين لصيد الأسماك في عمق البحر، بحيث يستطيع الصياد رمي الشبك في المناطق البعيدة عن الشط، كما إجتمعت الجمعية مع بعض أهالي القرية لتدريبهم على بعض الحرف اليدوية والمونة الزراعية بما يؤمن لهم إيرادات مالية إضافية. (فقيه، مقابلة شخصية، 2019)

أما المشروع بوضعه الحالي فهو "صفر" وذلك لعدة أسباب منها: العديد من صيادي الأسماك ما تزال تصطاد السمك عبر استخدام الديناميت، والمنطقة بطبيعتها ونتيجةً لموقعها فهي تضم العديد من الإستراحات والمطاعم التي يتم إدارتها بشكل حر وفردي، حيث أن شط "القليلي" يتم إرتياده من أهالي المنطقة والقرى المجاورة، كما أن مركبي الصيد اللذين تم تقديمهما موجودان في البلدية ولا يمكن استخدامهما والاستفادة منهما من الناحية القانونية لأنه لا يوجد ترخيص من الجيش ولا يوجد ميناء، حتى لو تم تسليم المركب إلى الصياد فهو لا يمكنه حسن الإستفادة منه، حتى وإن أراد الصياد حجز المركب في منطقة صور نظرًا لتوفر ميناء نظامي، فما بين إيجار منطقة في الميناء وما بين ترخيص نظامي للصيد وما بين تنقل الصياد كل يوم إلى ميناء صور عندها تصبح تجارته خاسرة ومُكلفة دون أي نفعٍ مادي له.

وفي لقاء مع أحد الصيادين كان كل الإنتقاد لعمل الجمعية حيث أنّ كتب الصيد التي تم إعطاؤهم إياها لا علاقة لهم بها وعدة الغطس التي تم تسليمهم إياها غير صالحة للإستخدام لأكثر من سنة، ومركب الصيد لا يُسمح باستخدامه وأين السائحين ليتم التدريب على الإرشاد السياحي؟ (محمد علي، مقابلة شخصية، 2019)

2.3 جمعية "شعاع البيئة":

1.2.3 نبذة عامة حول جمعية "شعاع البيئة":

"شعاع البيئة" علم وخبر 118 / أد وهي جمعية بيئية لا تبغي الربح تأسست عام 2003 ومقرها بلدة الصرفند، وهي من البلدات الكبيرة كون عدد سكانها حوالي عشرين ألف نسمة، فضلًا عن عدد مماثل من اللاجئين السوريين، وفي الفترة الزمنية السابقة لعمل الجمعية كانت البلدية تتخلص من نفاياتها بنفسها، عبر مكب عشوائي يحترق يوميًا ناشرًا دخانه الكثيف وغازاته السامة، مع العلم أنه على بعد 500 متر من مدرستين رسميتين إحداهما إبتدائية والأخرى ثانوية.

تهدف الجمعية إلى الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية، لصالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة مع ضمان الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية وفقًا لاحتياجات المجتمع المحلي، ورغم تعدد أنشطة الجمعية من خلال برامج التوعية واللقاءات وتنظيف الشاطئ، إلّا أنه الهدف الأساس والأبرز في عمل الجمعية يرتبط بمشكلة النفايات وفرزها وسياسة إعادة تدوير النفايات. لذا فإن جوهر عمل

الجمعية يتمثل بالمركز البيئي الذي تملكه في البلدة وهو عبارة عن هنكار كبير يستخدم كمركز للجمعية ومركز لفرز النفايات الصلبة في الصرفند والذي يستقبل يوميًا 4 طن من المواد غير العضوية.

2.2.3 واقع عمل جمعية "شعاع البيئة":

إنّ التعرف على واقع الجمعية وعملها يرتبط بمقابلة مديرها الاستاذ "سليم خليفة" حيث تم التعرف على منطلقات الجمعية وتوجهاتها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية، وأبرز التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات، ومدى إرتباطها وتنسيق أمورها مع الدولة أو المنظمات الدولية وغيرها.

إن الإنطلاقة الأولى لعمل جمعية "شعاع البيئة" كان الواقع البيئي المتدهور الذي وصلت منطقة الصرفند ومحيطها، والأزمة في ازدياد فقديمًا كانت أغلب نفايات منطقة الصرفند عبارة عن مواد عضوية (بقايا الطعام والخضار و...) أمّا اليوم فأغلب النفايات هي بلاستيك وزجاج، وبالتالي فهناك خياران: إما عدم الذهاب إلى السوبرماركت وتغيير الإستهلاك وهذا شيء مستحيل، فيبقى الخيار الثاني إعادة النظر في النفايات العصرية التي يتم إنتاجها وأهمها التدوير والفرز، وقد جاء التوجه عام 2003 نحو الخيار الثاني وخاصة مع تظافر مختلف الجهود والأطراف لحل المشكلة أو التخفيف من حدتها لأن الوضع أصبح مأساويًا. (خليفة، مقابلة شخصية، 2019)

وقد تعددت أنشطة جمعية "شعاع البيئة" فالمشروع الأساس وما يميزها هو مركز فرز النفايات في بلدة الصرفند الذي يستقطب النفايات القابلة للفرز من عشرة قرى محيطة ويعيد فرزها حسب تصنيفها وفي حال تبيّن أن ضمن النفايات عوادم أو مواد عضوية فبحسب الإتفاقية مع البلديات يتم إعادتها إلى البلدية التي أرسلتها. وأما باقي مشاريع الجمعية فمنها ما يرتبط بالتوعية البيئية وسلامة الشاطئ وتنظيم الصيد البحري.

3.2.3 تقييم عمل جمعية "شعاع البيئة" من خلال المقابلات الميدانية:

إن المقابلات الميدانية لمواكبة أنشطة جمعية "شعاع البيئة" جاءت كردة فعل للمقابلات التي تم تنفيذها مع الأستاذ "سليم خليفة" مدير الجمعية والتي عكست واقع عمل الجمعية، والهدف الأساس منها هو التعرف على واقع النشاط عمليًا وحالته الفعلية، خاصة

بعد فترة عدة ســـنوات من إنجازه بهدف التعرف على إســـتدامته، ومن هنا فقد ترافق مع هذه المقابلات تقنية الملاحظة حيث تم إجراء المقابلات في مركز الجمعية الذي يستقبل نفايات القرى المجاورة.

كما تجدر الإشارة بأن التتبع الميداني لأنشطة الجمعية ومن خلال رؤساء البلديات المستفيدة من عمل الجمعية، تبيّن حالة الرضا بصورة عامة فهناك نظرة إيجابية وثقة تامة باستدامة أنشطة الجمعية واستمرار عملها فهي ناشطة وفاعلة في حماية البيئة والحفاظ عليها، إذ إنَّ مشـروع فرز النفايات يغطي أبرز مشـكلة يعاني منها المجتمع اللبناني وتسـتقبل النفايات يوميًا وعلى همة عالية في نشـــر ثقافتها نحو مختلف قرى الجوار، فالجمعية تعمل بشـــكل مثابر وبطرق مختلفة لتعزيز وتنفيذ ثقافة فرز النفايات وتدويرها، وهي على تنسيق تام مع مختلف الأطراف لإنجاح مشروعها، فمن خلال زيارة مركز الفرز يظهر التنظيم في العمل، وهمة ونشاط العمال الذين تم تدريبهم على آلية الفرز واســـتخدام الآلات المتوفرة (مكبس \ فرامة \ قشـــاط فرز...) وكما أن الجمعية مقصـــد للبلديات التي تستفيد منها في مشروع الفرز، فهي أيضًـا مقصد للتجار الذين يريدون شراء النفايات التي تم فرزها، حتى تبيّن أن البعض منهم يتنافس على الشراء بسعر أغلى من السوق بهدف الحصول على منتج عمل الجمعية.

أما من حيث بلدية الانصـارية فوصـف رئيس بلديتها العمل مع الجمعية بالـــــ "ممتاز"، ومنذ سنتين والعمل مع الجمعية مستمر، وتقدم بلدية الانصـارية مرتين في الأسـبوع، وكل مرة حمولة بيك أب من النفايات القابلة للفرز، وقد سـاهمت الجمعية بتقديم ندوات ودورات لتأهيل الناس، وقد قدمت مستوعبات مخصصـة لمشروع الفرز، كما أنّ التنسيق مستمر بين الجمعية واللجان البيئية على توعية الناس لزيادة تجاوبهم مع مشروع الفرز، وقد بلغت نسبة المتفاعلين إيجابيًا حوالي 15% من إجمالي السكان ولكن المشكلة ترتبط بالنازحين السوريين حيث لا يستجيبون لفكرة الفرز من المصدر. (الجرمقي، مقابلة شخصية، 2018)

والنجاح نفسـه يمكن ملاحظته مع بلدية الخرايب حيث أفاد الدكتور المتخصـص في علم البيئة ومسـؤول اللجنة البيئية في البلدية بامتياز العمل مع "شعاع البيئة" والتعاون المستمر منذ حوالي السنتين فالناس تفرز من المصدر والبلدية تشكل حلقة الوصل، فما هو غير قابل للفرز يتم ترحيله إلى المكب وما هو قابل للفرز يتم تسـليمه إلى الجمعية، وفي السـابق قبل البدء بمشـروع الفرز مع الجمعية كان يتم إرسال ما بين 10–12 نقلة شاحنة إلى المكب وأما بعد مشروع الفرز فيتم إرسال 6 –7 نقلات إلى المكب، وقد

بلغت نسبة تجاوب الأهالي مع مشروع الفرز في بلدة الخرايب إلى حدود الـــ 80%، وعند ملاحظة منزل معين لا يتجاوب مع مشروع الفرز يتم زيارته وتوضيح المسألة له وتوعيته وتحفيزه نحو الفرز. (طبل، مقابلة شخصية، 2018)

وفي بلدة "اللوبية" فقد أشـاد ونوّه رئيس بلديتها وهو نفسـه رئيس اتحاد بلديات سـاحل الزهراني بتنسـيق العمل وآليته مع جمعية "شـعاع البيئة" وهي تتشـارك معها في توعية الأهالي وإقناعهم بتغيير عاداتهم وثقافتهم وأفكارهم اتجاه البيئة والتوجه نحو عملية الفرز، في منطقة اللوبية يتم الفرز ما بين 55–60%، يتم جمع النفايات بشكل مدروس جدًا وتم تأمين مستوعبات 60 ليتر لكل المنازل ويوجد لجان تجول على الأحياء وهي مدربة على توعية الناس. وبالتنسـيق مع "شـعاع البيئة" يتم التوعية وإقامة الندوات ومختلف البرامج التثقيفية، وما تجدر الإشـارة إليه أنه توقف تسـليم النفايات المفرزة إلى الجمعية خلال نيسـان من العام 2018 حيث تم الانتهاء من معمل الفرز في "أبو الأسـود" والذي لديه قدرة اسـتيعابية لاسـتقبال 60 طن نفايات يوميًا. (مطر، مقابلة شخصية، 2018)

وقد أشادت بلدية البيسارية بروح التعاون مع جمعية "شعاع البيئة" منذ العام 2017 والعمل على توعية الناس وقد وصلت نسبة تجاوب الأهالي 70% ويتم إرسال شاحنة كبيرة من النفايات المفروزة إلى مركز الجمعية في الصرفند بشكل يومي وفي بعض الأيام يتم إرسال شاحنتين صغيرتين. (عيد، مقابلة شخصية، 2018)

خلاصة عامة:

إن مجمل التحقيقات الميدانية وما أظهرته من وقائع، وفق الإشكالية التي تشكل جوهر العمل لمعرفة مدى مساهمة الجمعيات الناشطة في منطقة الجنوب اللبناني من تحقيق الأهداف البيئية في خطة التنمية المستدامة وفق الأجندة "2030"، يمكننا القول من خلال تحليلنا لطبيعة أنشطة الجمعيات البيئية ومنطلقاتها الفكرية والعملية في ذلك أن تنوع الإستراتيجيات الميدانية لهذه الجمعيات بين مبدأ المشاركة والتعاون من جهة، والضغط والمراقبة من جهة أخرى لا يحمل أي تعارض ولا تناقض من الناحية العملية والموضوعية، بل يعكس ذلك مدى فعالية هذه الجمعيات وقوتها على التأثير الميداني، وبأشكال وصور متعددة ومتكاملة نحو تحقيق هدف واحد وهو حماية المحيط البيئي والمحافظة على استدامة نظمه وموارده الأساسية كإطار مشترك وضروري لحياة المجتمعات الإنسانية بأجيالها الحاضرة والمستقبلية.

أما من حيث تبيان مساهمة الأنشطة الميدانية لمشاريع الجمعيات البيئية بتحقيق الأهداف البيئية في خطة التنمية المستدامة وفق الأجندة "2030" فقد استطاعت جمعيات عينة البحث المساهمة في تحقيق الأهداف المرتبطة بشأن الثروة الحرجية ومسألة النفايات كنموذج قابل للتعميم، وقد عجزت عن تحقيق الأهداف المرتبطة بالثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي والطيور وكذلك ما هو مرتبط بشأن الإنبعاثات السامة وتلوث الهواء، كل ذلك يظهر حالة التباين الكبير ما بين جمعية وأخرى ولكل منها بحسب طبيعة نشاطها ومجال تخصصها، والتباين ضمن نطاق الجمعية نفسها ما بين تنفيذها للمشروع وتحقيقه على أرض الواقع من جهة وما بين استمرارية المشروع وإستدامته لعدة سنوات من جهة أخرى، فنجد أن مختلف الجمعيات التي تم إختيارها سواء على مستوى جمعية "أخضر بلا حدود" وجمعية "حماية الطبيعة في لبنان SPNL" وجمعية "شعاع البيئة"، نجد أنها كلها جمعيات ناشطة وفاعلة في مختلف المناسبات والبرامج والأنشطة ولكن لا تتمتع كل تلك الأنشطة بطابع الإستمرارية، لذا فالتأكيد على دراسة استمرارية المشروع وإستدامته كأولوية حقيقية في أي مشروع بيئي، والنطاق الآخر يرتبط بسياسة الدولة، فوزارة الشؤون الاجتماعية والتي تموّل عمل الجمعيات الاجتماعية أو وزارة البيئة التي تتفاعل مع جملة من الجمعيات البيئية إلا أنها جميعها تفتقر لسياسة ومعايير ومؤشرات فعالية كل جمعية، وما تملكه هذه الوزارات عبارة عن أسماء للجمعيات وجملةٍ من المستندات، لذا فالأمر بحاجة إلى تحقيق فعلي ميداني واستقصاء رسمي بهدف تحديد الجمعيات الناشطة وحصر الدعم والتمويل بها، والأمر نفسه يحفظ أي تمويل يذهب هدرًا إلى أي جمعية وهمية.

مع التنويه هنا وفي ختام بحثنا على أن موضوع استراتيجيات عمل المجتمع المدني ضمن مسار التنمية المستدامة وبالنظر لأهميته وأبعاده الحيوية، تبقى الحاجة للدراسة والتفصيل والتحقيق في مختلف الجمعيات البيئية وعلى طول إمتداد الوطن والتعرف الإستقصائي في مشاريعها، والتحديد الرسمي ما بين الفاعل منها والوهمي مما يوقف بابًا واسعًا من الهدر والفساد، وهذا سهل جدًا طالما أنها جمعيات مسجلة بشكل رسمي ولديها هويتها المعنوية في الوزارات المعنية، كل ذلك بغية الوصول إلى مزيد من التدابير المتعلقة بتعزيز وترقية أطر عمل الجمعيات البيئية من الناحية التنظيمية والعملية، يضاف لذلك ضرورة التأكيد على ضرورة تكامل البحوث الاجتماعية في هذا المجال مع باقي جوانب البحث الأخرى الاقتصادية والسياسية والتنموية وحتى العلمية، سعيًا للوصول إلى تبني قواعد وأحكام شاملة وعامة بخصوص الموضوع، وكلنا أمل أن تكون الدراسة هذه بمثابة القاعدة

والركيزة في سبيل تحقيق هذه الطموحات والأهداف العلمية خدمةً للصالح الإنساني المشترك، إن كان على صعيد مجتمعنا اللبناني أو على الصعيد الإنساني ككل.

لائحة المراجع:

مراجع عربية:

بركات، كريم. (2013-2014). مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو. الجزائر.

الجزائرلي، حنان. (2010-2011). الجمعيات غير الحكومية والتنمية البيئية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت. لبنان.

جوردون، م. (2000). *موسوعة علم الإجتماع (أحمد زايد، مترجم)*. مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

طلعت، إبراهيم. (1999). *النظرية المعاصرة في علم الإجتماع*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و الشبكة العربية للبيئة والتنمية. (2018). *الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة، واقع التنمية في المنطقة العربية*. بيروت: annd.

مراجع أجنبية:

Bokgyo, Jeong. (2015, august). Participation of non-governmental organizations in the implementation of social development and sustainable development projects in South Korea. *Social Enterprise Journal, Vol. 11 Iss 2*, pp. 11-19.

Razali, Norhidayah. (2015, february). Participation of South East Asian NGOs in achieving sustainable development. *Property Management , Vol. 35 Iss 1*, pp. 14-31.

مواقع الكترونية:

أهداف جمعية أخضر بلا حدود. (تموز، 2015). تم الاسترداد من الجمعية الوطنية لحماية وتنمية الثروة الحرجية والبيئية والحيوانية: /http://akhdarbelahodod.blogspot.com

مقابلات شخصية:

أبو صافي، حسن. (22 تشرين أول، 2018). مقابلة شخصية، مشاريع أخضر بلا حدود في عيتا الشعب. (يحيى خفاجة، المحاور)

الجرمقي، علي. (26 تموز، 2018). مقابلة شخصية، أنشطة شعاع البيئة في بلدة الانصارية. (يحيى خفاجة، المحاور)

الخطيب، باسمة. (3 تموز، 2018). مقابلة شخصية، أنشطة جمعية حماية الطبيعة في لبنان. (يحيى خفاجة، المحاور)

الزين، علي. (2 تشرين أول، 2018). مقابلة شخصية، برامج جمعية أخضر بلا حدود. (يحيى خفاجة، المحاور)

خليفة، سليم. (25 تموز، 2019). مقابلة شخصية، برامج عمل جمعية شعاع البيئة. (يحيى خفاجة، المحاور)

داوود، عماد. (11 تشرين ثاني، 2018). مقابلة شخصية، أنشطة اخضر بلا حدود في بلدة عبا. (يحيى خفاجة، المحاور)

زهير، نحلة. (2 تشرين أول، 2018). مقابلة شخصية، واقع عمل جمعية أخضر بلا حدود. (يحيى خفاجة، المحاور)

طبل، جلال. (29 تموز، 2018). مقابلة شخصية، أنشطة جمعية شعاع البيئة في بلدة الخرايب. (يحيى خفاجة، المحاور)

عيد، عادل. (30 تموز، 2018). مقابلة شخصية، مشروع جمعية شعاع البيئة في البيسارية. (يحيى خفاجة، المحاور)

غبار، سليمان. (25 نيسان، 2019). مقابلة شخصية، مشروع جمعية حماية الطبيعة في منطقة إبل السقي. (يحيى خفاجة، المحاور)

فقيه، عدنان. (25 آب، 2019). مقابلة شخصية، مشروع جمعية حماية الطبيعة في منطقة القليلي الجنوبية. (يحيى خفاجة، المحاور)

مطر، علي. (28 تموز، 2018). مقابلة شخصية، مشروع جمعية شعاع البيئة في بلدة اللوبية. (يحيى خفاجة، المحاور)

مكي، منير. (26 تشرين أول، 2018). مقابلة شخصية، برامج جمعية أخضر بلا حدود في بلدة إركي. (يحيى خفاجة، المحاور)

“Work strategies of the civil society within the path of sustainable development”

Abstract

After identifying the plan of sustainable development, starting in 2015, entitled under the Agenda 2030 which includes 17 international goals; 5 of them tackle directly. The environmental topic, this study came within a functional constructive approach according to descriptive of one in order to realize to which extend the organizations contributed to achieving environmental goals for sustainable development under to Agenda 2030, and after the field study of three special associations, the protection of the forest wealth through experience "green without borders" was achieved, whereas the association "protection of nature" executed a lot of projects but it lacks sustainability. In terms of the waste problem and its recycling, the Ray of Environment Association managed to alleviate the crisis in the neighboring villages, and this appeared clearly through various interviews along the research.